

Distr.: General
8 February 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ١٦٩٨ (٢٠٠٦)، إلى فريق الخبراء، المنشأ في الأساس عملاً بقراره ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، أن يقدم توصيات بشأن التدابير الممكنة والفعالة التي يمكن أن يفرضها المجلس لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التي تستخدم في تمويل الجماعات المسلحة والمليشيات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال نظام شهادة المنشأ.

٢ - وإلى جانب ذلك الطلب، طلب إلى الأمين العام في الفقرة ٨ من القرار نفسه أن يقدم، قبل ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بالتشاور الوثيق مع فريق الخبراء، تقريراً يتضمن تقييماً للآثار الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية التي يحتمل أن يتعرض لها سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية من جراء تنفيذ التدابير الممكنة المشار إليها في الفقرة ٦ من القرار. وهذا التقرير يقدم عملاً بهذا الطلب.

ثانياً - التدابير المقترحة من فريق الخبراء

٣ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدم فريق الخبراء تقريره الأخير (S/2007/40)، المرفق) وفقاً لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٦٩٨ (٢٠٠٦). وأورد فريق الخبراء في الفقرة ٥١ من ذلك التقرير أن "...تمة حاجة للتدخل العاجل لمواجهة جميع الأشكال غير القانونية لاستغلال الموارد الطبيعية....". كما يوصي فريق الخبراء، في الفقرة ٥٢، "بإستخدام القوانين السارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما اللوائح التي تعظم الموارد الطبيعية واستغلالها على نحو نظامي، كأساس لنظام جزاءات جديدة".



٤ - ويتطلب تنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة المقترح رسم حد واضح يفصل بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع في استغلال وتسويق الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل رسم هذا الحد في ذاته تحدياً؛ وكيفما رُسم، فإن عدد الأهداف الخاضعة للجزاء بموجب هذا المقترح يُنتظر أن يكون كبيراً. ويُنتظر أن يشمل هذا العدد أغلبية ساحقة لعمال المناجم الحرفيين الذين لا يملكون الترخيص اللازم، ومعظم الوسطاء الذين لا يملكون التراخيص اللازمة، ومشتريين وتجار متورطين في أنشطة الاحتيال، وأفراد في الشرطة والقوات المسلحة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية يحصلون إتاوات من عمال المناجم وشركات التعدين المتورطين في مدفوعات مشبوهة إلى موظفي الحكومة أو الذين لا يمثلون لأحكام قانون التعدين. غير أن اتساع نطاق التدابير المقترحة يجعلها صعبة المأخذ ويجعل تطبيقها بطريقة منصفة وغير تعسفية أمراً صعباً.

ثالثاً - الإجراء والمنهجية

٥ - بالإشارة إلى مناقشات مجلس الأمن السابقة لاتخاذ القرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) والمناقشات التالية لاتخاذ مع الخبراء وغيرهم، فإن هذا التقرير يركز حصراً على عدد محدود من الموارد الطبيعية التي تستغل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي قد ينظر المجلس في إمكان فرض جزاءات عليها في المستقبل، بما فيها الذهب والكسيتريت (حجر القصدير) والنحاس والكوبالت والماس. فهذا التقييم لا يقيم الجزاءات التي يمكن فرضها على السلع الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل الخشب أو البترول. وربما يكون من الضروري القيام في مرحلة لاحقة بإجراء تقييمات للآثار المحتملة على هذه الصناعات، عندما يبت المجلس في النهج العام الذي يرغب في اتباعه فيما يتعلق بالتدابير القسرية الممكنة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التقرير يفترض أن الأهداف المحتملة لجزاءات الأمم المتحدة ستتمثل حصراً في أصحاب المشاريع الاقتصادية نظراً لتورطهم في عمليات احتيال مكشوفة، ولاستخدامهم جماعات مسلحة تكفل لهم الحصول على امتيازات أو لابتزازهم عمال المناجم مالياً أو كلا الأمرين والتهرب من الضرائب ودفع الرشاوى.

٦ - وتسترشد المنهجية المتبعة في هذا التقييم بدليل تقييم الجزاءات: تقييم الآثار الإنسانية للجزاءات^(١)، وهي تهدف إلى دراسة الآثار المحتملة لتدابير الجزاءات التي يقترحها فريق الخبراء

(١) مانويل بيسلر، وريتشارد غارفيلد وجيرار مك هيو، الأمم المتحدة، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تتوافر على الإنترنت في الموقع www.humanitarianinfo.org/sanctions/handbook/index.htm.

بحق أصحاب المشاريع الاقتصادية الذين يُعتبرون منتهكين للقوانين الكونغولية. وقد استخدم سؤالان عن الأثر في تقييم الأثر المحتمل للجزاءات المقترحة، هما:

(أ) ما هو الأثر المحتمل على نطاق أي صراع مسلح؟ الهدف من الجزاءات التي يقترحها فريق الخبراء هو منع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تمويل الجماعات المسلحة والمليشيات؛

(ب) ما هو الأثر المحتمل على عمال المناجم الحرفيين؟ هؤلاء هم أصحاب المصلحة الأكثر عددا وهم على الأرجح من ستؤثر فيهم الجزاءات أشد التأثير.

٧ - وعلاوة على ذلك، هناك عاملان حاسمان يمكن أن يؤثر في وقع الجزاءات المقترحة.

(أ) كيف يمكن للنظام التجاري القائم أن يؤثر في وقع الجزاءات المقترحة؟ إذ أن قدرة واستعداد الجهات الفاعلة الجديدة لأن تحل محل الجهات التي فرضت عليها الجزاءات تحد من فعالية التدابير المقترحة؛

(ب) ما هو مدى استهداف القطاع الرسمي؟ لن يكون للجزاءات أثر حقيقي ما لم تستهدف الجهات الفاعلة في القطاع الرسمي.

٨ - وقد زودت تقارير قدمتها منظمات غير حكومية وطنية ودولية بمعلومات عن هذه الأسئلة، على نحو ما فعلت تقارير بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومقالات صحفية وتقارير مقدمة من جهات فاعلة ومناخ حكومية. وأجريت مشاورات مستفيضة وملاحظات ومقابلات ميدانية من أجل إعداد تقرير التقييم هذا بالتعاون مع متحاورين مطلعين من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية ووكالات حكومية ومجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة الاقتصادية أثناء بعثة تقييمية أوفدت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٩ - وتلقى عمال المناجم الحرفيين اهتماما خاصا بالنظر لاحتمال تعرضهم للآثار المباشرة لنظام الجزاءات الأشد وقعا، ولاعتبارهم أصحاب المصلحة الأكثر عددا. ويعتمد التقييم على استبيانات "الأمن المعيشي" التي وضعت بهدف استخلاص بيانات الإيرادات والمصروفات، إلى جانب نخبة من المتغيرات الديمغرافية. وقد أدار فريق التقييم هذه الاستبيانات في جميع الأماكن التي زارها باستثناء كيفو الشمالية نظرا لعدم توفر إمكانية الوصول إلى المناجم. ويُستفاد في تقرير التقييم بأكمله من نتائج استقصاء ٣٩ حالة من أجل رسم صورة لنخبة من عمال المناجم الحرفيين. غير أنه لا ينبغي اعتبارهم ممثلين إحصائيا لسائر عمال المناجم.

رابعا - صناعة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠ - شهدت مؤشرات التنمية البشرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. إذ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من حيث تعادل القوة الشرائية، من ٨٢٢ دولاراً في عام ١٩٩٨ إلى ٧٠٥ دولاراً في عام ٢٠٠٦. وقد ارتفعت معدلات الفقر وأصبحت الخدمات العامة محدودة وتراجع الدليل القياسي للتنمية البشرية من ٠,٤٤٧ في عام ١٩٨٥ إلى ٠,٤٣٠ في عام ١٩٩٨ و ٠,٣٦١ في عام ٢٠٠٦^(٢). ويأتي ترتيب هذا البلد حالياً ١٦٧ من أصل ١٧٧ بلداً مدرجاً في قائمة الدليل القياسي للتنمية البشرية. وأدلة التنمية هذه هي مؤشر على كونه بلداً خارجاً من صراع دام نحو عقد من الزمن.

١١ - ويتعين على جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا ما أرادت أن تباشر عملية الإنعاش، أن تعتمد على إدرار إيرادات حكومية من الصناعات الاستخراجية. فهذه الإيرادات هي الآن في مستواها الأدنى لأسباب ثلاثة على الأقل. أولاً، لا يستحوذ قطاع التعدين الرسمي إلا على نسبة متواضعة من الإنتاج الإجمالي، فهو قطاع لا يزال غير منظم وعرضة لتدخل كبير من مختلف العناصر العسكرية، ومن جماعات المتمردين والمصالح الأجنبية والتجار عديمي الضمير. وقد كشفت التحقيقات والمشاورات والمقابلات التي أجريت أثناء هذا التقييم أن هذه الجهات الفاعلة غالباً ما تكون مرتبطة ومحمية بشخصيات كونغولية متواطئة في دعم الممارسات التجارية غير الأخلاقية. وثانياً، كشفت التحقيقات انتشار الفساد وسوء الإدارة في قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٣). ونتيجة لذلك، فإن الغالبية العظمى من مبيعات وصادرات معادن البلد تتم خارج نطاق سلطة الدولة؛ وثالثاً، فإن شركات التعدين الحكومية مثل الشركة العامة للمحاجر والمناجم (جيكامين)، أو مكتب مناجم ذهب كيلو - موتو (أو كيمو) أو شركة باكوانغا للتعدين (ميبا)، تجد صعوبة في تأمين وحماية امتيازاتها. ولذلك، فإن أعداداً كبيرة من امتيازات التعدين يستغلها "القائمون بانتقاء العمال" أو الحفارون الذين يقدمون إنتاجاً يفتقر إلى التنظيم والكفاءة ويشكلون تهديداً لاستقرار المجتمع.

١٢ - وقد ارتأى فريق التقييم معاينة خمس بيئات مختلفة للتعدين كل على حدة لتقدير مدى الاختلاف في نظم التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتوفير الأساس اللازم

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.

(٣) انظر أيضاً الدليل القياسي لمفاهيم الفساد، ٢٠٠٦، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، الذي يأتي فيه ترتيب جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٥٦ من ١٦٣ بلداً (www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/global/cpi).

لتقديم لمحة عامة واضحة تراعي تماماً هذا الاختلاف. ويرد وصف كامل لهذه النظم في الفروع التالية كما يلي:

- (أ) الذهب في منطقة إيتوري، المقاطعة الشرقية؛
- (ب) الكسيتريت (حجر القصدير) في كيفو الشمالية؛
- (ج) الذهب والكسيتريت (حجر القصدير) في كيفو الجنوبية؛
- (د) النحاس والكوبالت في كاتانغا؛
- (هـ) الماس في مقاطعة كاساي الشرقية.

١٣ - وتتناول الأوصاف الواردة في كل فرع من تلك الفروع المسائل الرئيسية الأربع التي جرت مناقشتها في الفقرتين ٦ و ٧ آنفاً وتم تنظيمها على النحو الآتي:

- (أ) نطاق الصراع المسلح؛
- (ب) ضعف عمال المناجم الحرفيين؛
- (ج) الهيكل المهني؛
- (د) القطاع الرسمي؛
- (هـ) الموقع المحتمل للجزاءات المقترحة.

خامساً - الذهب في منطقة إيتوري، المقاطعة الشرقية

مدى حدة الصراع المسلح

١٤ - لقد انخفضت حالياً حدة الصراعات بين الجماعات المتمردة والعنف ضد المدنيين. وعلى إثر نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في صيف عام ٢٠٠٣ ودمج اللواء الرابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تفرقت معظم الجماعات المتمردة المتنافسة. وتم احتواء القتال في الأماكن التي لا يزال مستمراً فيها، ودخل العديد من المتمردين السابقين حقول الذهب كعمال مناجم حرفيين أو متاجرين لكسب قوتهم، عائدین بذلك إلى مهنة شهدت انخفاضاً خلال الحرب. غير أن ذلك لا يعني أن السكان وعمال المناجم الحرفيين معرضين أقل بكثير للضغط العسكري. فقد أوضحت الملاحظات الميدانية والمشاورات التي أجريت في إيتوري أن خطر الأعمال العدائية لا يزال مستمراً لأن جنود القوات المسلحة والمتمردين السابقين يحتلون حالياً حقول الذهب، محل

جماعات المتمردين والمليشيات المختلفة ويستخدمون القوة في فرض التزامات وتحصيل إتاوات من المجتمعات المحلية العاملة في مجال التعدين.

ضعف عمال المناجم الحرفيين

١٥ - مع زيادة الهدوء والاستقرار في إيتوري، هناك زيادة ملحوظة في عدد عمال المناجم الحرفيين والمتاجرين، المعروفين أكثر باسم التجار négociants. وقد انتقل إلى حقول الذهب عدد كبير من المتمردين السابقين ورجال الشرطة السابقين والمعلمين والعاملين في قطاع الصحة. وتتفاوت التقديرات المتعلقة بعدد عمال المناجم الحرفيين في المقاطعة الشرقية تفاوتاً كبيراً، بين ٣٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠، مما يعكس جزئياً التفاوت من فصل لآخر. ومن المحتمل أن ١٥٠.٠٠٠ شخص يكسبون بعض قوتهم طوال السنة من التعدين الحرفي، ليكون بذلك أكبر مصدر للعمالة في المقاطعة^(٤). ومن ثم فإن ما يزيد على مليون شخص في المقاطعة الشرقية، بمن فيهم أفراد الأسر والمعالون الآخرون لعمال المناجم الحرفيين، قد يعتمدون، اعتماداً كلياً أو جزئياً، ومباشراً أو غير مباشر، على التعدين الحرفي، مما يجعل منه العمود الفقري للاقتصاد الإقليمي. وهناك اختلال واضح في التوازن بين الجنسين لأن النساء مهمشات إذ إنهن يعملن جامعات للوقود ومتاجرات صغيرات.

١٦ - وعدد قليل جداً من العمال في المناجم الذين أُجريت معهم مقابلة هم الذين يتجاوز دخلهم مستوى الكفاف. ومن بين ١٧ حالة تم استقصاؤها، كان لأربعة فقط دخول صافية إيجابية. ويمكن أن ترتفع الإيرادات الإجمالية لتصل إلى ما يتراوح بين ٤ و ٥ دولارات في اليوم، ولكن تكاليف المعيشة المرتفعة والرسوم المتعددة التي يجب دفعها تجعل من الصعب على عمال المناجم المعادلة بين الدخل والإنفاق. وكان متوسط الدخل الصافي بين الحالات المستقصاة مبلغاً سالباً مقداره ٦ دولارات^(٥). وأي تقليص لقدرات عمال المناجم لإنتاج أو بيع الذهب يضع أعداداً كبيرة منهم وممن يعولونهم في خطر، باستثناء من هم قادرون على اللجوء إلى مصادر عيش بديلة، خاصة الزراعة.

(٤) Karen Hayes and Kevin P. C. J. D'Souza, "Orpillage activity in the Orientale Province, situational analysis report", commissioned by Anglo Gold Ashanti Ltd. and OKIMO, 19 May 2006.

(٥) كانت الدخول الصافية السلبية شائعة. وبدأ أن هذه هي خاصية فصل الأمطار عندما يكون الحفر باليد أكثر صعوبة. ورغم أن الدخول الصافية الإيجابية كانت أكثر شيوعاً خلال الفصل الجاف، فإن المديونية كانت نمطية طوال السنة، وكان متوسط الدخل السنوية على مستوى الكفاف.

الهيكال المهني

١٧ - يعمل عمال المناجم الحرفيون في أفرقة يرأسها متعاقد من الباطن يفترض أن لديه سلطة شركة أوكيمو الحكومية لإدارة المناجم وتحصيل جزء من الإنتاج. وبعد دفع أجور المتعاقدين من الباطن ورسوم الحماية إلى القوات المسلحة وجهات أخرى، يبيع عمال المناجم كميائهم الصغيرة من الذهب لتجار حول حقول الذهب، ويبيعها هؤلاء لتجار أكبر في بونيا، عاصمة المنطقة، ويبيعها هؤلاء بدورهم لمصدرين، أو مراكز تجارية. وفي معظم الحالات، تتبع هذه المراكز الذهب بطريقة احتيالية في كمبالا أو دبي متجنبين جعائل الحكومة الكونغولية وضرائبها^(٦). علماً بأن مدير المركز التجاري الوحيد المسجل رسمياً في بونيا قد أوضح لفريق التقييم أنه غير قادر على الحصول على ما يكفي من رأس المال التشغيلي ولا يمكنه منافسة العدد الكبير من المراكز التجارية غير الرسمية، ومن ثم غير القانونية. وينقل ما يقدر بين ٩٠ و ٩٥ في المائة من الذهب من إيتوري بطريقة احتيالية عبر الحدود بواسطة تجار لم يحصلوا على موافقة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا يدفعون الرسوم العادية ولا رسوم التصدير، ولا ثمن التراخيص.

القطاع الرسمي

١٨ - أصبحت شركة أوكيمو الحكومية، خلال عدة أعوام، جهة فاعلة محدودة القدرة في إنتاج الذهب في إيتوري. ولم تستطع شراء الذهب وبيعه في السوق رغم الجهود التي بذلتها خلال العقد الأخير من أجل ذلك. وبدلاً من المتاجرة في الذهب الذي تحصل عليه من حيازاتها الخاصة الكبيرة، أجرت شركة أوكيمو امتيازات ووضعت نظاماً يعطي المتعاقدين من الباطن دور المشرفين في منطقة ما مع حق تحصيل عمولات. وجرى فيما مضى توجيه قسط من هذه العمولات إلى شركة أوكيمو. ولكن ممارسة تقديم عمولات إلى شركة أوكيمو من خلال متعاقدين من الباطن معينين مستمرة حالياً من الناحية الاسمية فقط. فشركة أوكيمو تعتمد حالياً بصفة رئيسية على شبكتها الكهربائية ومخلفات مزارعها التي كانت منتجة في وقت من الأوقات لإعالة الموظفين الـ ١٥٠٠ المتبقين من هذه الشركة.

الأثر المحتمل للجزاءات المقترحة

١٩ - إن العدد الضخم من الجهات المتاجرة، بما فيها تجار الجملة والمراكز التجارية، والمدى الكبير لإمكانات التصدير، يعني أن فرض جزاءات على واحدة أو اثنتين منها، مهما كان

(٦) Karen Hayes and Kevin P.C.J. D'Souza، المرجع السابق، يقدم تحليلاً كاملاً للأخطار التي يواجهها عمال المناجم الحرفيون والهيكال المهني.

حجم عملياتها، يؤدي إلى ظهور جهات أخرى مع انقطاع قليل في التدفق الاحتياطي للذهب. ومن ثم فإن من غير المرجح أن تساعد الجزاءات كثيراً في تنظيم هذه التجارة، كما أن من غير المرجح أن تحدث فرقا ملموسا في أسباب معيشة عمال المناجم الحرفيين. ومع ذلك فقد يُلاحظ بعض الانخفاض في الدخل من جراء الجزاءات المفروضة على متاجر أو آخر، وقد يكون لذلك بعض الآثار المحدودة، خاصة بالنسبة إلى من هم أكثر ضعفاً بين عمال المناجم. ومن بين هؤلاء، من المرجح أن تتضرر النساء أكثر من الرجال بسبب دورهن الهامشي والتابع في عملية التعدين الحرفي. وإن أي تدابير تؤدي إلى خفض إيرادات التعدين الحرفي، مهما كان ذلك الخفض متواضعا، يمكن أن تواجه احتجاجات اجتماعية تفضي إلى معاودة بعض القتال الذي سعت جهود كثيرة إلى وقفه.

سادسا - الكسيتريت (حجر القصدير) في كيفو الشمالية

نطاق الصراع المسلح

٢٠ - لا يزال الوضع الأمني في كيفو الشمالية غير مستقر. ثم إن الصراعات يغذيها تدفق الروانديين في المنطقة وإرث رواندا من التوتر الإثني. ولا يزال الاستياء من جماعة التوتسي ومن تأثير الناطقين باللغة الرواندية بشكل عام مستمرا بين الكونغوليين في المنطقة. وقد غذى هذا الاستياء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي يهيمن عليه التوتسيون والذي صور نفسه خلال الأعوام الخمسة الأخيرة بأنه "الحكومة" في كيفو الشمالية، وفرض نظاما ضريبية لابتزاز الأموال من السكان (انظر S/2002/1146، المرفق، الفقرات ٦٥-٩٦). وعلاوة على ذلك، زاد من شدة الخلافات الإثنية وجود الإنترهاموي (المهاجرون جماعة). وفي الوقت نفسه، تعتبر أعداد كبيرة من الناطقين باللغة الرواندية جمهورية الكونغو الديمقراطية وطناً لها وهي مستعدة لتأمين وطنها ضد أي طائفة سكانية معادية ولو بوسائل عنيفة.

٢١ - ونشب، حول واليكالي، في غرب كيفو الشمالية، نزاع على مناجم الكسيتريت القيّمة في المنطقة. ويقلق المجتمعات المحلية أن يقوم الناطقون باللغة الرواندية أو العملاء الروانديون بمناورات تجعلهم في وضع يسمح لهم بالاستفادة من هذه الموارد في حين لا يحصل السكان المحليون على فائدة تُذكر^(٧). وتتنافس الآن شركتان على الوصول إلى مناجم واليكالي: إحداهما، وهي شركة معالجة المعادن في الكونغو ((Mining Processing Congo (MPC)) هي

(٧) يمكن الحصول على معلومات عامة مفصلة عن الصراع على الوصول إلى الموارد الطبيعية، في المنشورين Under-mining Peace و The Explosive Trade in Cassiterite in Eastern DRC, Global Witness, June 2006.

شركة جنوب أفريقية قامت بدور أساسي في التجارة العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الحرب؛ أما الأخرى، وهي مجموعة شركات باغاندولا للمناجم (Groupe Minier Bangandula (GMB) فهي شركة ناطقة باللغة الرواندية تربطها صلات وثيقة بأعضاء الجماعة المتمردة المدعومة من رواندا المسماة بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما (RCD-Goma)^(٨). وقد عينت كلتا الشركتين قوة حماية خاصة بها للدفاع عن مصالحها، ولا تتراز مدفوعات من السكان المحليين^(٩).

ضعف عمال المناجم الحرفيين

٢٢ - بوسع فريق مكون من ١٠ من عمال المناجم أن يحصل على كمية من الكسيتريت (حجر القصدير) يبلغ متوسط قيمتها ١٠٠ دولار في اليوم، إلا أن كلفة الحمالين ومجموعة الرسوم التي يتعين على عمال المناجم الحرفيين دفعها تستهلكان جزءا كبيرا من عائداتهم. فبعد دفع المبالغ القانونية وغير القانونية، وكذلك نفقات النقل والابتزازات التي يفرضها أفراد الشرطة والجيش، يمكن لعامل المنجم الحرفي أن يُحصّل مبلغا يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ دولارا في الشهر، (أي ما بين دولارين وثلاثة دولارات في اليوم)، ولم يتسن لفريق التقييم أن يطلب من عمال المناجم الحرفيين ملء استبيانات في الموقع، وبدلا من ذلك قام بتحريات في موي، وهي نقطة بيع الكسيتريت (حجر القصدير). وتدل هذه المقابلات التي تمت خارج الموقع على أن عمال المناجم الحرفيين حول مدينة واليكالي، كما هو الأمر في مناطق أخرى، لا يستطيعون تغطية نفقاتهم، وكثيرا ما يكونون مدينين للمقاولين المحليين. ومما يزيد من هشاشة أوضاعهم انعزالهم عن العالم الخارجي وكون مناطق التعدين لا تكاد توجد فيها أنشطة زراعية أو مهن بديلة. ولهذا الاعتماد آثار جنسانية كذلك: فعمل المرأة خارج الأسرة يقتصر على التجارة الصغيرة أو ممارسة البغاء قرب المناجم، أما داخل الأسرة فتتولى المهام المنزلية الهامشية.

(٨) أصدرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تقريرا خاصا بشأن هذا الصراع عنوانه: "Competing mining companies at Bisie spark insecurity", November 2006.

(٩) يجري تحليل عواقب المعركة من أجل الحصول على حقوق التعدين في كيفو الشمالية تحليلا متعمقا في تقرير لمعهد بول أعدده Dominic Johnson and Aloys Tegera بعنوان "Digging deeper: how the DR Congo's mining policy is failing the country" *Regards Croisés*, No. 15, December 2005.

الهيكال المهني

٢٣ - كما أن المقابلات التي أجريت خارج الموقع قد كشفت عن البيئة التي يعمل فيها عمال المناجم: فهم يعملون في مجموعات تضم ما بين خمسة وعشرة أشخاص، تحت إشراف مقاول يمول عملية إعداد الأرض إلى أن يظهر عرق معدني. وحالما يُنتج المنجم يأخذ المقاول قسطا رئيسيا من إنتاج عمال المناجم، وعندما يغادر المعدن الخام الموقع يتعين على عمال المناجم دفع مجموعة من الرسوم، أولا للزعيم المحلي، ثم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (لواء الماي - ماي الخامس والثمانون غير المدمج)، ثم بعد ذلك لشرطة المناجم. ويقوم حاملون بحمل أكياس المعدن الخام لمسافة ٥٠ كلم على الأقدام لإخراجها من الغابة. وتفيد التقارير بأن ما يتراوح بين ٧ و ١٠ طائرات تنقل الكسيتريت (حجر القصدير) في رحلات يومية^(١٠) تحمل في كل منها طنين من المعدن الخام من موبو إلى غوما، حيث تشتري المعدن الخام ومراكز تجارية لغرض تصديره رسميا أو لبيعه، كما يحدث في أحيان كثيرة، فيما يبدو، لتجار غير رسميين غير حائزين لتراخيص التصدير الرسمية اللازمة، ويهربون المعدن الخام ليلا عبر الحدود إلى رواندا. وفي المشاورات المعقودة في غوما لهذا التقييم، أوضحت عدة جهات فاعلة تعمل في مجال التعدين أو الصناعة التحويلية، أن القوات الحكومية المتمركزة في الحدود غالبا ما تشارك في هذا التهريب. وفي رواندا، حيث لا تُفرض رسوم تصدير، تتم معالجة الكسيتريت أو شحنه مباشرة إلى الخارج لمعالجته.

٢٤ - وممارسة تهريب كميات كبيرة من الكسيتريت (حجر القصدير) إلى رواندا، هي ممارسة مربحة جدا لدرجة أن المصدرين عن طريق الاحتيال يشترون معظم الكسيتريت بأثمان لا يستطيع دفعها المصدرون الشرعيون، مما يجعل من الصعب أن تتنافس المراكز التجارية القانونية، التي تدفع الضرائب الحدودية والجماع، مع تلك القائمة على الاحتيال. وقد تعاضم دور المتعاقدون المحتالين أثناء الفترة الانتقالية^(١١) فزاد النصيب الكلي من هذه التجارة الذي يتحكم فيه المتعاقدون المحتالون إلى نسبة يُقدَّر أنها تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ثم استمر في الزيادة فبلغ نسبة قُدِّرَت بأنها تتراوح بين ٧٠ و ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٥^(١٢). ويدَّعي تجار كونغوليون جديرون بالثقة أن الكميات المارة عبر الحدود

(١٠) تباين الأرقام تباينا كبيرا من شهر لآخر.

(١١) "Congo: staying engaged after the elections", Africa Briefing No. 44, International Crisis Group, January 2007.

(١٢) هذه النسب المثوية عبارة عن تقديرات مستتيرة حُسبت على أساس عدد المتعهدين المحتالين المعروفين من عام لآخر، ومستوى نشاطهم التجاري الذي تم التحقق منه في مقابلات أجريت مع مُصدري كسيتريت (حجر قصدير) مقيمين في غوما.

إلى رواندا عن طريق الاحتيايل شهدت زيادة هائلة في غضون الأشهر الثمانية عشر الماضية^(١٣).

القطاع الرسمي

٢٥ - كانت شركة كيفو للتعدين والصناعة (سومنكي) (Sominki) التابعة للدولة صاحبة حقوق التعدين في كل من ولايتي شمال كيفو وجنوب كيفو حتى حين اندلاع الحرب. وقد صدرت منذ ذلك الحين ادعاءات وادعاءات مضادة أدت إلى مطالبات متعارضة من طرف مجموعة من الشركات التي تسعى للحصول على الامتيازات السابقة لشركة سومنكي. وأدى هذا الأمر إلى تفكيك سومنكي تقريبا، حيث لم يبق منها الآن سوى الاسم. ومن ضمن الجهات المطالبة شركة الكونغو للتعدين (سوميكو) (Somico) وهي كيان اعتباري أنشأه الرئيس لوران ديزيري كاييلا للحلول محل شركة سومنكي. ومنها أيضا شركة MPC الجنوب أفريقية المذكورة أعلاه التي قامت، وفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها في موي وغوما، بمساعدة الجناح التجاري العسكري الرواندي على نقل الثروة المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية عبر الحدود أثناء الحرب، والتي اشترت مؤخرا مطالبات تتعلق بمواقع الكسيتريت (حجر القصدير) حول مدينة واليكالي. وقد لقيت مطالبة شركة MPC بمواقع حول واليكالي معارضة شديدة من الجهة الأخرى صاحبة المشاريع الاقتصادية، وهي شركة GMB التي يملكها الإخوان ماكابوزا الأثرياء، والتي اعتمدت على لواء الماي - ماي الخامس والثمانين غير المدمج، وعلى غيره من جماعات الماي - ماي المسلحة لفرض مطلبها^(١٤). ولا يسهم أي من هذه الشركات المتنافسة أو غيرها من المراكز التجارية العاملة في ولاية كيفو الشمالية في بناء قطاع تعدين رسمي^(١٥).

(١٣) تتباين استراتيجيات تصدير الكسيتريت (حجر القصدير) وكمياته من عام لآخر، حيث يدخل تجار جدد السوق ويكتشف القدماء طرقا جديدة لتفادي الالتزامات التي تفرضها الدولة. وتقدم ثلاث دراسات حديثة لطرق التحايل في التصدير أرقاما تقديرية، وهي (أ) Dominic Johnson and Aloys Tegera, "Congo: poches trouées, province de Sud Kivu: flux et fuite des recettes douanières", op. cit.; (ب) "Les dynamiques transfrontalières dans la région", Observation governance et paix, November 2006; (ج) "Initiative for Central des Grands Lacs: Burundi, République démocratique du Congo, Ouganda et Rwanda" Africa (INICA), Laboratoire d'analyse et d'expertise sociales, March 2006. وتشير جميع الدراسات الثلاث إلى ممارسة عدة أشكال من التحايل على طول الحدود.

(١٤) مقابلات أجريت مع تجار وحمالين في موقع موي، خارج واليكالي، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(١٥) وردت مناقشة للمطالب المتنافسة بشأن امتيازات شركة سومنكي في: Undermining Peace, op. cit., and Dominic Johnson and Aloys Tegera, المرجع السابق.

الآثار المحتملة للجزاءات المقترحة

٢٦ - إن فرض جزاءات على واحد أو اثنين من هؤلاء التجار غير الشرعيين الذين يصدرون الكسيتريت (حجر القصدير) بطريق الاحتيال ربما يُظهر للآخرين أنه يمكن اتخاذ تدابير عقابية. غير أن أغلبية التجار في المنطقة يعلمون أن هذه التدابير قلما تُطبق. فحتى ولو استهدفت الجزاءات واحداً أو اثنين من التجار المشهورين، عن طريق فرض قيود مالية أو قيود على السفر، من المرجح ألا يحدث ذلك تغييراً في السلوك العام، نظراً لأن التخلص من أحدهم يفسح المجال لآخرين. وعليه، فمن الصعب تخيل الكيفية التي يمكن بها للجزاءات أن تسفر عن أية آثار بعيدة المدى في كيفو الشمالية. غير أنه إذا أسفرت هذه الجزاءات عن آثار بعيدة المدى، وإذا حدث انخفاض ولو كان طفيفاً في تجارة الكسيتريت (حجر القصدير) نتيجة لذلك، فإن عمال المناجم الحرفيين في المناطق الداخلية النائية سوف يعانون انعكاسات سلبية بسبب اعتمادهم على تجارة الكسيتريت (حجر القصدير) لتحصيل جزء كبير من رزقهم إن لم يكن كله.

٢٧ - وستقل أيضاً فعالية تدابير الجزاءات الممكنة كذلك عن أي مبادرات منسقة للإصلاح الحكومي لهيئات من قبيل وزارة المناجم و/أو شرطة التعدين ودوائر الاستخبارات و/أو الجمارك (مكتب الجمارك والرسوم) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الهيئات مكلفة برصد إنتاج المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنظيم التجارة العابرة للحدود. وحتى في حالة تمكن هذه الهيئات من أداء أعمالها بقدر ما لديها من طاقة، فهي ستتمكن من تعزيز التجارة المشروعة وتقليل الضلوع الإجرامي فيها وزيادة الإيرادات العامة.

٢٨ - ويجب كذلك إثارة شاغل آخر، ألا وهو إمكانية وقوع رد فعل سلبي ضد وجود الأمم المتحدة البارز في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة فرض جزاءات الأمم المتحدة على صناعة التعدين بالبلد. وعندما وُضعت المنظمة غير الحكومية في منطقة كيفو الشمالية وتحمل اسم "الجميع من أجل السلام والتنمية" على قائمة جزاءات الأمم المتحدة، حدث رد فعل فوري من جانب السكان المحليين وحاصر المتظاهرون مجمع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما وهاجموا بشعارات ضد الأمم المتحدة. وفي حالة فرض المزيد من نظام جزاءات الأمم المتحدة الشامل فمن المرجح أن يعتبر الشعب الكونغولي، الذي ربما تتلاعب به وتستثيره حملة إعلامية عامة، أن الأمم المتحدة مسؤولة عن أي عواقب سلبية قد يعانها من جراء هذه الجزاءات.

سابعاً - الذهب والكسيتريت (حجر القصدير) في كيفو الجنوبية

نطاق النزاع المسلح

٢٩ - تواصل جماعات قوات الهوتو الديمقراطية لتحرير رواندا احتلال مواقع التعدين في المناطق النائية بكيفو الجنوبية دفاعاً عن مطالبهم واستغلالاً للمجتمعات المحلية. وتشترى هذه الجماعات الأسلحة والذخيرة بواسطة الأموال التي تحصل عليها عن طريق السيطرة على الطرق المؤدية إلى مواقع الكسيتريت (حجر القصدير). وتقوم كذلك بنهب القرى في المنطقة وأحياناً تلجأ إلى اختطاف المدنيين. وهناك تقارير تفيد بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد حاولت طرد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، غير أن هذه القوات هي من القوة بما يكفي لرد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تواصل اقتصادها الحربي حول مراكز التعدين. ووفقاً لمصادر مطلعة، فإن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسيطر على مواقع تعدين يتراوح عددها بين ٧ و ١٠^(١٦) في كيفو الجنوبية حيث أقامت قواعدها. وهناك مواقع تعدين أخرى، يُستخرج منها الذهب، مثل كاميتوغا، تشهد قدراً قليلاً من الصراع بخلاف الصراع الناجم عن الإحباط في صفوف عمال المناجم الحرفيين بسبب العدد الكبير من الضرائب والمكوس غير القانونية.

ضعف عمال المناجم الحرفيين

٣٠ - لم يتسن الحصول على أي معلومات بشأن عمال المناجم الحرفيين العاملين في استخراج الكسيتريت (حجر القصدير) في مناطق نائية بكيفو الجنوبية تقع تحت سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. غير أن دراسة الآثار المتعلقة بالنواحي الإنسانية الناجمة عن تعدين الكسيتريت في مقاطعة مانيمبا، شمال شرق كيندو حيث توجد ظروف مماثلة، تبين حدوث انخفاض وتقلب في إيرادات عمال المناجم الحرفيين، وارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات سوء التغذية وعدم وجود خدمات صحية أو أي خدمات اجتماعية أخرى^(١٧).

٣١ - وفي معظم بلدات تعدين الذهب في كيفو الجنوبية، والتي تعد بلدة كاميتوغا مثلاً لها، ليس هناك أي سبيل لكسب الرزق باستثناء التعدين الحرفي وقدر متواضع من الزراعة التي تكمل الدخل الذي لا يمكن التنبؤ به من التنقيب عن الذهب. ويعد انعدام النظام والعناصر الإجرامية والسلع الكمالية وسوء التغذية من علائم بلدة التعدين التي توجد بها

(١٦) تم الحصول على هذه المعلومات من Undermining Peace، المرجع السابق، واستكملت بمقابلات مع المتعهدين التجاريين.

(١٧) "Impact de l'activité minière au Maniema"، ورقة عمل لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، آب/أغسطس ٢٠٠٥.

جيوب من الثروة في وسط الفقر المتفشي. ويحصل بعض عمال التعدين على ما يزيد على ٢٠٠ دولار شهرياً، غير أن الأغلبية لا تحصل على أي شيء لشهور طوال. ومن بين ٧ حالات تم استعراضها، لم يحصل اثنان على أي دخل على الإطلاق في الشهر الماضي. وبعد خصم النفقات والرسوم فإن متوسط دخل الحالات المستقصاة في الشهر الماضي كان دخلاً سلبياً مقداره ٢١ دولاراً. وأكدت مشاورات أجريت مع تعاونية محلية للتعدين الحر في أن النمط في هذه الحالات القليلة يمثل عمال مناجم كاميتوغا عموماً. وأبلغ العاملون الصحيون المحليون عن ارتفاع معدل سوء التغذية المزمن بين الأطفال. وبخلاف المواقع الأخرى، فإن معظم عمال المناجم الحرفيين هؤلاء، أي ٦٣ في المائة من الحالات التي أجريت معها مقابلات، يملكون أراض زراعية تفلحها أسرهم وتبعد مسافة يوم واحد مشياً على الأقدام مما يوفر على الأقل شبكة متواضعة من شبكات الأمان.

الهيكال المهني

٣٢ - في كاميتوغا، وفي غيرها من مناطق التعدين بكيفو الجنوبية، يقوم تجار غير مسجلين يتراوح عددهم بين ٥٠ و ١٠٠ تاجر بشراء كميات متواضعة من الذهب يبيعونها إلى المصدرين المحليين، مثل قوة الدلتا، وهي الشركة المصدرة الرئيسية في المنطقة. ووفقاً لما قاله عمال المناجم والتجار الذين أجريت معهم مقابلات في كاميتوغا، تعد قوة الدلتا المصدر إذ أنها معروفة بمهاراتها في تهريب كميات كبيرة من الذهب عبر الحدود إلى بوروندي. والتهريب منتشر على نطاق واسع ويعود ذلك إلى كون ضرائب تصدير الذهب تبلغ ٤,٥ في المائة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حين أنها تبلغ ١,٥ في المائة في بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك فإن المصدرين الكونغوليين الرسميين ملزمون بدفع ٧٥ ٠٠٠ دولار على الأقل للسماح لهم بالعمل.

٣٣ - وهناك مركز تجاري واحد فقط مسجل رسمياً في بوكافو، عاصمة كيفو الجنوبية، ومن المعروف أن هذا المركز لا يصدر من الذهب الذي يحصل عليه إلا ١٠ في المائة عن طريق القنوات الرسمية. ووفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من اتحاد المتعدين الكونغولي في كيفو الجنوبية، فإن ما يقدر بنحو ٥٠٠ كيلوغرام من الذهب الذي يخرج شهرياً من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي يقدر ثمنها بـ ٨ ملايين دولار، يخرج ٨٠ إلى ٩٠ في المائة منها من البلد عن طريق التحايل.

٣٤ - وكتلة الكسيتريت (حجر التصدير) تجعل تهريبه أكثر صعوبة. ومع ذلك فإن سلطات الجمارك تقوم بتقليل قيمته بشكل منتظم، وهي تقوم بذلك مقابل الحصول على مكافآت من التجار، تتمثل أساساً في تقاسم الوفورات التي يحققها المتعهدون من خلال

التخفيض الرسمي لقيمة صادراتهم وكمياتها^(١٨). ونظراً لذلك هناك عدد من المشتريين الرسميين للكسيتريت في كيفو الجنوبية، ٦ منهم على الأقل، قاموا بدفع رسم مقداره ٦ ٠٠٠ دولار للحصول على الترخيص اللازم. ويمر الكسيتريت رسمياً خلال قنوات رسمية غير أن التأثير هو نفس التأثير الناجم عن التهريب، إذ إن الدولة تضيع منها فرصة الحصول على إيرادات. وتؤدي عملية تقليل القيمة الفعلية إلى خسارة تقدر بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من قيمة الجعائل والضرائب والرسوم التي يتعين تسديدها إلى الدولة^(١٩).

القطاع الرسمي

٣٥ - إن شركة سومينكي هي شركة حكومية في مقاطعتي كيفو تم بيعها في عام ١٩٩٥ إلى شركة بانرو، وهي شركة كندية أنشأت شركة كيفو ومانيما لاستخراج الذهب (ساكيما)، وهي فرع كونغولي لمؤسسة سامينكي. وفي عام ١٩٩٨ تم حل مؤسسة ساكيما غير أن شركة بانرو، استعادت، عن طريق سلسلة من الإجراءات القانونية، امتيازات التنقيب عن الذهب. وشركة سومينكي غير عاملة الآن. ولقد برزت شركة بانرو بوصفها الشركة الرئيسية للتعدين الصناعي في المنطقة وتعتمد إنتاج الذهب وتصديره بحلول عام ٢٠٠٨.

التأثير المحتمل للجزاءات المقترحة

٣٦ - قد يتم تشجيع عدد من تجار الكسيتريت (حجر القصدير) على تسديد المبلغ الكامل والمعقول على الحدود إذا خشوا من عمليات انتقامية ضد أنشطتهم غير القانونية. علماً بأن فرض جزاءات على مصدر ذهب بارز واحد أو اثنين، مثل قوة دلتا، قد يخفض مستوى التهريب ويرفع إيرادات الدولة عن طريق زيادة السيطرة على صادرات الذهب. ومع ذلك فهناك نتيجة محتملة مماثلة هي قيام قوة دلتا وغيرها من مهربي الذهب الذين فرضت عليهم الجزاءات، بإغفال القيود الدولية، ومواصلة تهريب الذهب. ولذا فإن استهداف متعهدين معينين بجزاءات الأمم المتحدة يؤثر على الأرجح تأثيراً قليلاً في حالة عدم وجود إجراءات حكومية صارمة على طول الحدود مع إنفاذ القانون والرصد.

٣٧ - هذا، مع العلم بأن بعض عمال مناجم الذهب الحرفيين في كيفو الجنوبية وليس كلهم لديهم مهن بديلة. وتمارس الزراعة حول معظم مواقع الذهب في المنطقة، وذلك بخلاف مناجم الكسيتريت النائية في المقاطعة. وإذا ما تمكنت الجزاءات المحددة الأهداف من

(١٨) دراسة متعمقة أجريت بشأن أساليب الاحتيال في مجال التجارة العابرة للحدود في كيفو الجنوبية: "Congo: Poches Trouées" المرجع السابق؛ يناير ٢٠٠٥.

(١٩) تقديرات قدمها السيد إيريك كاجيمبا، مدير الأبحاث الأخيرة التي أجراها مرصد الحوكمة والسلام بشأن الاحتيال الجمركي في كيفو الجنوبية.

تقليل قدرة عمال المناجم الحرفيين على تصريف ذهبهم، فإن الكثير من عمال المناجم سيتحولون إلى الزراعة كمصدر بديل لكسب الرزق. وهذه الحالة لا تسري على عمال مناجم الكسيتريت الذين يعملون في مناطق نائية حيث اهارت الزراعة وحيث الفرص محدودة جدا لممارسة أنشطة بديلة مدرة للدخل.

ثامنا - النحاس والكوبالت في كاتانغا

نطاق الصراعات المسلحة

٣٨ - بقيت كاتانغا خاضعة لسيطرة الحكومة، وقد نجت من الآثار المباشرة لحرب ١٩٩٦-٢٠٠٢ في الوقت الذي سقطت فيه المقاطعات الشرقية الأخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية في يد جماعات متمردة ومليشيات. ووفقا لتقرير فريق الخبراء المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على قوات زمبابوي لتأمين كاتانغا عسكريا، وأعطت في مقابل ذلك امتيازات تعدينية لرجال أعمال زمبابويين بارزين بشروط موالية (انظر S/2002/1146، المرفق، الفقرات ٢٢-٦٤). وقد كرس ذلك ممارسة التنازل عن أجزاء من شركة (جيكامين)، وهي شركة تعدين اندماجية مملوكة للدولة، في مقابل الخدمات العسكرية والامتيازات الشخصية، مما ساهم في انهيار شركة جيكامين^(٢٠).

٣٩ - وأصبحت القوة العاملة لشركة جيكامين، التي كان حجمها كبيرا في يوم من الأيام، عبارة عن مجموعة من العاطلين الذين لا خيار أمامهم سوى العمل كعمال مناجم حرفيين بناء على امتيازات تابعة لشركة جيكامين أو لشركات خاصة تمكنت من الحصول على امتيازات سابقة لشركة جيكامين. وقد أظهرت المشاورات والمقابلات التي أجريت في كاميتوغا أن عدد عمال المناجم الحرفيين قد زاد زيادة هائلة، في السنوات الأخيرة، حيث انضم إليهم عاطلون آخرون، بمن فيهم موظفون سابقون في الجيش ومتمردون سابقون وموظفون حكوميون ممن لا يتقاضون أجرا، مما زاد في صفوفهم وحولهم إلى كتلة اجتماعية عدوانية سبابة إلى الدفاع عن المعادن الخام التي يحصلون عليها بطرق غير مشروعة بقوة السلاح. وعليه، فإن المصدر الرئيسي للعنف في كاتانغا هو المجموعة المتنامية من العاملين في

(٢٠) بدأت خصخصة قطاع التعدين في كاتانغا بالفعل في عام ١٩٩٤ سعيًا إلى وقف تدهور اقتصاد الكونغو، لكن ضعف الدولة الكونغولية في عام ١٩٩٨ أثناء الحرب هو الذي أعطى دفعة لعقود غير متوازنة، انظر Eric Kennes, "Le secteur minier au Congo: déconnexion et descente aux enfers" *L'Afrique des Grands Lacs: Annuaire 1999-2000* (Paris, L'Harmattan, 2000).

بجمال التعدين بطرق تقليدية الذين يقومون، بدافع تأمين سبل أخرى للعيش، باحتلال امتيازات التعدين وبالدفاع عن احتلالهم كما لو أنه من حقهم^(٢١).

ضعف عمال المناجم الحرفيين

٤٠ - تقدر الكتلة المتنامية لعمال المناجم الحرفيين في كاتانغا الآن بنحو ١٥٠.٠٠٠ عامل^(٢٢)، والقليل جدا من شركات التعدين في كاتانغا تعرف كيف تستجيب لهذه الأعداد الكبيرة. وتمول بعض الشركات مخططات بديلة مدرة للدخل، على حين تتجاهل شركات أخرى عمال المناجم وتتربح منهم، وربما تنكر وجود ارتباط بين العقود غير المتوازنة التي أعطتها فرصة الحصول على أصول شركة جيكامين والعدد المتزايد لعمال المناجم الحرفيين^(٢٣). فخصخصة أصول الدولة قد جردت شركة جيكامين من الكثير من مواردها القيمة ودفعت بكافة العاملين لديها وأسرههم إلى الشوارع وإلى مواقع التعدين، اللهم إذا استثنينا جزءا يسيرا منهم (٣٠ في المائة).

٤١ - وحتى وإن كان هؤلاء العمال الحرفيون العاملون في كاتانغا يتقاضون أكثر مما كانوا سيتقاضونه في الدوائر الحكومية أو في الأعمال التجارية الصغيرة، فإن متوسط دخلهم متدنٍ وغير ثابت. وكان الدخل الإجمالي الشهري يقارب في المتوسط ٢٠٠ دولار بالنسبة للحالات التسع المستقصاة، وإن كان صافي الإيرادات بعد خصم النفقات والرسوم يقدر في المتوسط بمبلغ سلمي قيمته ١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. فالشبان والأقوياء منهم يقدرتون على كسب المال. لكن العمل ينطوي على مخاطر؛ فكثيرا ما تحدث وفيات وإصابات عندما تنهار الأعمدة المصنوعة يدويا وتحبس عمال المناجم. وهم ضعاف اقتصاديا، وكما ذكر آنفا فإنهم سريعو الاستئثار أيضا. ومن المرجح أن يؤدي أي نظام للجزاءات تابع للأمم المتحدة، يؤثر سلبا على حياة عمال المناجم الحرفيين أو على دخلهم، إلى نشوب اضطرابات اجتماعية.

(٢١) في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قتل ثلاثة أشخاص على الأقل وأصيب ما يقارب ٢٠ شخصا في جنوب شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث فرقت الشرطة حركة احتجاج قام بها عمال المناجم الحرفيون الذين يريدون الحصول على منجم للنحاس في رواشي، قرب لوبومباشي. وقد كان التوتر عاليا لأشهر عدة بين شركة Chemaf، وهي شركة التعدين التي حصلت على امتياز فيما يخص جزء من منجم النحاس من شركة جيكامين، وبين الحفارين المحليين بسبب اعتراض سبيلهم لمنعهم من دخول المناجم.

(٢٢) Global Witness, Digging in Corruption: Fraud, abuse and exploitation in Katanga's copper and cobalt mines, July 2006, p. 5

(٢٣) ورد وصف للارتباط بين العقود غير المتوازنة وتفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في *The State vs. the People: governance, mining and the transitional regime in the Democratic Republic of the Congo* (Amsterdam, Fatal Transactions, 2006).

الهيكال المهني

٤٢ - يشتغل عمال المناجم الحرفيون في أفرقة من ١٠ عمال إلى ١٥ عاملا يشرف عليهم رئيس العمال، الذي يدفع حق غذائهم ونفقاتهم النثرية في الوقت الذي يقوم فيه الفريق بالحفر بحثا عن عرق معدني. وبعد تشغيل المنجم تقسم كميات المعادن، فيذهب نصفها لرئيس العمال والنصف الآخر لعمال المنجم. وبعد دفع عمال المناجم الإتاوات والرشاوي، فإنهم يبيعون عندئذ لمن يشاءون. فقد يبيعون للمالك الموقع، وإن كانوا في كثير من الأحيان يميلون أكثر إلى البيع لتجار أو سماسرة غير قانونيين بعيدا عن الموقع. ووفقا لعدة جهات فاعلة محلية في صناعة التعدين في كاتانغا، يدفع هؤلاء المشترون غير الشرعيين أسعارا أكبر ويتحايلون لتصدير المعدن الخام من دون دفع الإتاوات أو الجعائل أو الرسوم إلى الدولة. وقد تملك شركات التعدين الموقع بصورة قانونية، لكن هؤلاء المشتريين غير الشرعيين لديهم أيضا ترخيص بالتشغيل، يُقال إنهم يحصلون عليه برشوة المسؤولين. ووفقا "لمنظمة الشاهد العالمي" "غلوبال ويتنس"، وهي منظمة غير حكومية بريطانية، فإن هؤلاء المشتريين المنعدي الضمير الذين يتحدون بممارساتهم القانون الوطني والدولي، هم أيضا الذين يتغاضون عن تشغيل الأطفال ويشتركون في دفع الرشاوي وفي التهرب الضريبي بشكل مكثف^(٢٤).

القطاع الرسمي

٤٣ - يتميز الاقتصاد القائم على التعدين في كاتانغا، بخلاف إيتوري ومقاطعتي كيفو، بقطاع رسمي كبير يشمل مؤسسات التعدين الأجنبية وبعض الشركات المحلية وشركة جيكامين التي كانت في يوم ما شركة حكومية قوية. غير أنه في السنوات الأخيرة نقلت الموارد الثمينة لشركة جيكامين إلى حيازات شركات خاصة. وفحصت لجنة لوتوندولا، وهي هيئة تحقيق تابعة للجمعية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية^(٢٥)، ما مجموعه ٤٠ عقدا من هذا القبيل وقّعت مع شركة جيكامين، إضافة إلى ١٠ عقود موقّعة مع دولة الكونغو، وأثارت عددا من الشواغل، فأوصت بإلغاء بعض هذه العقود أو بإعادة التفاوض بشأنها. وبعد أن كان يعمل في شركة جيكامين ٣٥ ٠٠٠ عامل قبل ٣٠ سنة، أصبح يعمل لديها الآن أقل من ١٢ ٠٠٠ عامل، ووفقا لخبراء التعدين الذين هم على علم بالوضع الحالي للشركة، فإنه

(٢٤) وثق تقريران لمنظمة الشاهد العالمي (غلوبال ويتنس Global Witness) ممارسات الاحتيال تلك بالتفصيل: Rush and Ruin: The Devastating Mineral Trade in Southern Katanga, DRC, September 2004, Digging in Corruption، المرجع السابق.

(٢٥) تعرف لجنة لوتوندولا رسميا بأنها اللجنة الخاصة المعنية بفحص صحة الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي والمالي التي أبرمت أثناء حربي فترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وعام ١٩٩٨.

يُحتمل أن يتراجع هذا العدد أكثر فأكثر في السنوات القليلة المقبلة حيث سيصبح حجم الشركة جزءا يسيرا من حجمها السابق، وتحل بالتدريج مؤسسات خاصة محل المؤسسات العامة.

٤٤ - وتنمو حاليا بسرعة شتى شركات التعدين الصناعي في كاتانغا، ورغم أنها لن تستوعب أبدا جميع العمال الذين سيتقنون بعد زوال شركة جيكامين فإن بعضها سيتجه إلى الإنتاج الصناعي وتشغيل العمال والشروع في تنفيذ البرامج الاجتماعية التي توجد حاجة ماسة إليها. وهناك بعض شركات تعدينية في كاتانغا تحاول وضع معايير معقولة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. غير أن هناك أيضا شركات أخرى تستخف بالقانون وتقوض مثل هذه المحاولات.

الآثار المحتملة للجزاءات المقترحة

٤٥ - تتمثل أكثر الأهداف منطقية للجزاءات في المؤسسات الثلاث الكبيرة لشراء المعادن^(٢٦) التي لا تستخرج خام النحاس أو الكوبالت بنفسها، بل التي تقوم بترتيبات مع عمال المناجم الحرفيين للحصول على المعدن الخام من امتيازاتها الخاصة أو من امتيازات الآخرين. وهي تُشغّل بضع مئات من العاملين بأجر وتشتري المعدن الخام من أعداد كبيرة من عمال المناجم الحرفيين. تفرض جزاءات على هذه الشركات قد يثني عن هذه الممارسات التحايلية، لكن من شأنه أيضا أن يعرّض للخطر مصدر كسب العاملين بأجر وأن يحمل عمال المناجم الحرفيين على بيع معادهم الخام والعمل في أماكن أخرى. ومن النتائج التي قد تترتب أيضا على هذه الجزاءات أن يعثر عمال المناجم الحرفيون على عدد أقل من المشترين ومن ثم يكون لزاما عليهم قبول أسعار أقل. ومن ثم تتقلص الإيرادات. وقد يكون هذا الأثر أخف وطأة في كاتانغا مما هو عليه الحال في أماكن أخرى، لكن لن يكون بالإمكان تخاشي النتائج السلبية. وهناك شاغل آخر يتمثل في الاضطرابات الاجتماعية التي من المرجح أن تترتب على هذه النتائج. وحتى وإن لم تهدد جزاءات الأمم المتحدة معاشهم بشكل مباشر، فإن هذه التدابير تشكل خطرا على صورة الأمم المتحدة وعلى قبولها في المنطقة.

(٢٦) شركتا Chemaf و Somica ومجموعة Bazano.

تاسعا - الماس في مقاطعة كاساي الشرقية

نطاق الصراع المسلح

٤٦ - سلّمت كاساي الشرقية من الآثار المباشرة للحرب، بيد أن الآثار غير المباشرة لا تزال محسوسة، خاصة في مدينة مبوجي مايي التي تقوم فيها صناعة ماس تابعة للدولة، تتمثل في شركة ميبا. فقد تم الاستيلاء على كمّ ضخّم من موارد الشركة لتمويل الحرب، بما في ذلك منح أموال نقدية وأجزاء كبيرة من امتياز الشركة لرجال أعمال زمبابويين تقديراً لما قدمته زمبابوي من دعم عسكري^(٢٧). وتوافد السكان المحيطون إلى مدينة مبوجي مايي للهروب من عصابات المقاتلين التي تنهبهم. وكانت المدينة قد شهدت بالفعل نمواً سريعاً في أعقاب طرد بعض عمال كاساي من كاتانغا قبل بضعة سنوات، وقد ارتفعت الأرقام الآن لتبلغ أكثر من مليوني ساكن، معظمهم عاطلون عن العمل^(٢٨). وتلجأ أعداد كبيرة إلى التنقيب سراً عن الماس على أراضي شركة ميبا.

٤٧ - وتعجز شركة ميبا الحكومية التي أصابها الضعف عن حماية الامتياز الذي تملكه من عمال المناجم الحرفيين الغازين الذين يستخرجون يومياً كميات ضخمة من مواردها من الماس. ويعمل عمال المناجم حتى في الليل، وكثيراً ما تجبرهم عصابات مسلحة، تعرف باسم الانتحاريين *suicidaires*، على اقتسام نسب من غنائمهم معهم. وتنشب الصراعات المسلحة بصورة منتظمة على الوصول إلى العروق ذات القيمة الخاصة. ووفقاً لبعض المصادر في الموقع، فقد أضحت حالات الوفاة والإصابة داخل امتياز الشركة أمراً اعتيادياً. فقد سجل قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي ٣٨ حالة وفاة داخل امتياز الشركة، وهي فقط الحالات التي أبلغ عنها رسمياً. وهناك عدد آخر غير محدد من الوفيات لا يجري الإبلاغ عنه. علماً بأن تلك الحرب الصغيرة النطاق بين عمال المناجم الحرفيين، وإدارة شركة باكونغا، والجماعات المسلحة للسيطرة على غنائمها تتسبب في ترسيخ نمط من الصراع على الوصول إلى الموارد الطبيعية.

(٢٧) التقرير S/2002/1146، يقدم عدداً من الحالات. وكانت إحدى أسوأ هذه الحالات سمعة، نقل شركة سينغمايتز، وهي عبارة عن امتياز مساحته ٨٠٠ كيلومتر مربع، إلى أوريكس، وهي شركة تستخدم كواجهة لأعضاء يحتلون مناصب رفيعة في قوات الدفاع الزمبابوية.

(٢٨) بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجموعة مواد إعلامية لوفد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ضعف عمال المناجم الحرفيين

٤٨ - وفقاً للتقديرات، فإن عدد عمال المناجم الحرفيين العاملين في مقاطعتي كاساي الشرقية والغربية قد يصل إلى مليون عامل^(٢٩). وبخلاف التعدين، لا يوجد ما يمكن القيام به في المنطقة إلا القليل. فبسبب خط سكك حديدية لا يعمل وطرق يتعذر طرقها، انعزلت مدينة مبوجي ماي عن باقي البلد. وحتى الوقود يصل إليها بالطائرة. وما يثير الدهشة هو أن عمال المناجم الحرفيين يكسبون القليل جداً مقابل كل ما يبذلونه من جهود وما يواجهونه من مخاطر. أما الذين يجازفون بالدخول إلى مناطق خارج سيطرة شركة باكونغا والذين يعملون على سفوح التلال أو في قيعان الأنهار كغواصين، فيمكنهم تحقيق دخل أفضل بعض الشيء، بل وهناك قلة محظوظة تعثر على قطع كبيرة من الأحجار الكريمة. غير أن أغلب عمال المناجم، ومنهم كثير من النساء والأطفال، يعملون في ظروف غير مواتية وبالغة الخطورة^(٣٠). علماً بأن إجمالي الإيرادات الشهرية للحالات السبع المستقصاة والتي يعمل أصحابها خارج امتياز شركة باكونغا قد بلغ متوسطه ١٧٩ دولاراً، وهو متوسط يفوق أمثاله في المقاطعة الشرقية وكيفو الجنوبية، غير أن صافي دخلهم بعد استقطاع الرسوم والمصروفات بلغ أدنى المستويات على الإطلاق: إذ يقدر بمبلغ سلبي مقداره ٤٥ دولاراً. هذا، مع العلم بأن الأسر المعيشية كبيرة، والمصروفات مرتفعة، وأغلب عمال المناجم مدينون.

الهيكلة المهني

٤٩ - يوجد عشرات التجار، حتى في أصغر بلدات التعدين الواقعة خارج المدن الرئيسية، ووفقاً لمركز التقييم والخبرة والتوثيق، فإن في مدينة مبوجي ماي، يوجد مئات منهم. ولا يحق لهؤلاء رسمياً بيع ما لديهم من الماس سوى لحوالي ٢٥ من المراكز التجارية المسجلة والمرخصة التي تدفع ضرائب تصدير وتسجل الماس الذي يتم تصديره إلى مركز التقييم والخبرة والتوثيق كجزء من عملية كيمبرلي. كذلك يجري تجهيز الماس التابع لشركة ميبا عن طريق هذا المركز في كينشاسا. بيد أن هناك أيضاً عدداً من القنوات الاحتياطية للتصدير.

(٢٩) جُمعت التقديرات عن طريق هيئة الوكالات الخاصة المتعاونة فيما بينها (PACT)، فرع الكونغو، في لوبومباشي، وهي تقديرات مستقاة من عدد كبير من المصادر. وورد نفس الرقم، وهو مليون عامل، في: "إصلاح قطاع الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، وثيقة إحاطة أعدتها منظمة الشاهد العالمي Global Witness، حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(٣٠) اليونسيف، عمل الأطفال. مناجم الماس في كاساي الغربية، تقرير للبحوث التي أعدت خلال الجلسة التاسعة عشرة من أعمال المرصد، حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الصفحات ٨٥-٩٠.

فبيع ما يقدر بنحو ٢٠ في المائة من إجمالي الماس الذي تبيعه وتشتريه المراكز التجارية في مروجي مايي بصورة غير قانونية، دون الوجود الإلزامي لوكلاء المركز المذكور. وتجد كميات كبيرة أخرى من إجمالي صادرات الماس طريقها إلى التصدير في غفلة تامة من المراكز التجارية وبيعها تجار الحملة الذين لا يدفعون أي رسوم، ومن ثم يتوفر تحت تصرفهم المزيد من رأس المال مما يتيح لهم التجارة في كميات أكبر^(٣١). ويتابع المركز المذكور عن كثب نسبياً المراكز التجارية المسجلة كجزء من مشاركته في عملية كيمبرلي. إلا أنه لا يتتبع التجار حيث أن مراقبتهم لا تدخل في عداد ولاية المركز، الأمر الذي يسهل على التجار تجنب دفع الضرائب وقريب الماس إلى خارج البلد، حيث يشحن خارج البلاد إلى أسواق لا تكون فيها شهادات كيمبرلي دوماً مطلوبة. ويقدر مركز التقييم والخبرة والتوثيق أن ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من إجمالي صادرات الماس يخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل غير قانوني.

القطاع الرسمي

٥٠ - إن شركة ميبا، التي كانت قوية في الماضي، لا تزال تعمل، بيد أن الحرب، وسوء الإدارة، والاستمرار في نهب امتيازها، ودخولها في شراكات مع مشاريع مشتركة إما سيئة الأداء وإما أنها تمنح الشركاء شروطاً بالغة المواتاة - كلها عوامل أضعفتها بشدة. وخلال الحرب، خضعت شركة ميبا لعمليات استيلاء، إلا أنها توقفت عن تحقيق أي ربح حتى قبل حدوث تلك العمليات. فتكبدت الشركة خسائر خلال جميع السنوات العشرين الماضية باستثناء سنتين. ومعظم إنتاج الشركة عبارة عن ماس ذي نوعية متدنية، ولا تزيد نسبة إنتاجها الذي يرقى إلى مستوى الأحجار الكريمة على ٦ في المائة. وعليه، فإنه يتعين على الشركة الاعتماد على الحجم الكبير وهو تحدٍ صعب عندما يكون رأس المال متواضعاً، وعمليات الاستيلاء متكررة، والفوائد على الديون مرتفعة، والموارد المخصصة للاستثمار منعدمة.

٥١ - وقد قام طوفان عمال المناجم الحرفيين وعصابات الانتحاريين *suidaires* بنهب الكثير من الاحتياطات القيمة لامتياز شركة ميبا، الأمر الذي قلل، عاماً بعد عام، من قدرة الشركة على الاستمرار على المدى الطويل. ووفقاً لمسؤولي الشركة فإن الشركة لا تملك الموارد الكفيلة بإبعاد النهائيين، ولا تحظى بدعم الحكومة من أجل التصدي على نحو ملائم لهذا الخطر. ويبدو أن الشركة، في انحدار. فقد حصلت مؤخراً أربعة مشاريع مشتركة بارزة على

(٣١) مركز التقييم والخبرة والتوثيق، "تقرير الأنشطة"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

حصص كبيرة من حيازات الشركة، بعضها في منطقة ميوجي مايي^(٣٢). ولكن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه الشركات ستصبح شركاء قادرين على البقاء والاستمرار ويتمتعون بالقدرة على توفير فرص عمل والإسهام في رفاه المجتمعات التي يعملون فيها. وإذا كان من غير المحتمل أن تستوعب تلك الشركات الكثير من موظفي شركة ميبا، الذين فقدوا وظائفهم.

الآثار المحتملة للجزاءات المقترحة

٥٢ - من الصعب تصور الكيفية التي يمكن بها للجزاءات ذات الأهداف المحددة المفروضة على شركة باكونغا المعتلة أن تقلل من أعمال العنف أو الأنشطة غير القانونية التي تحدث داخل الشركة أو على امتيازاتها. فأي نظام للجزاءات تستهدف به الأمم المتحدة شركة باكونغا لن يؤدي إلا إلى زيادة تراجع قدرة الشركة على الحد من أعمال النهب على امتيازاتها والتي تشكل الآن بالفعل تحدياً لقدورها على الاستمرار. فمن الممكن تصور فرض جزاءات على واحد أو اثنين من المراكز التجارية المسجلة، والتي يتراوح عددها بين ٢٠ و ٣٠ شركة، والتي حددها الوكلاء التابعون لمركز التقييم والخبرة والتوثيق/كيمبرلي على أنهم متعهدون محتالون، غير أنه لا يحتمل أن تحقق مثل هذه التدابير أكثر مما تحققه عملية كيمبرلي بالفعل. فوكلاء المركز/كيمبرلي مفوضون بالفعل بتوجيه الانتباه إلى مبيعات الماس التي تجري خارج إطار عملية كيمبرلي. ورغم أن عملية كيمبرلي لا تفي حالياً بالتطلعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٣٣)، فإن نظام الجزاءات المحددة الأهداف لن يفيد على الأرجح.

٥٣ - وهناك احتمال آخر يتمثل في فرض جزاءات على واحد أو اثنين من مئات التجار الذين لا يملكون التراخيص اللازمة، إلا أنهم يصدرّون على الرغم من هذا كميات أكبر مما تصدره المراكز التجارية الرسمية إذ أن رأس مالها لا يتناقض بفعل الرسوم. غير أنه لا يرحح أن يقلل هذا الإجراء من تصدير الماس بطرق احتيالية، لأن استبعاد واحد أو اثنين من هؤلاء لن يسفر إلا عن إفساح المجال لآخرين. ومن ثم، فإنه يصعب تصور أن يكون لمثل

(٣٢) تحتاز حيازة شركة First African Diamonds ٨٠٠ كيلومتر مربع من امتياز شركة سينغامايتر؛ وتحتاز شركتا BHP Billiton و Southern Era Diamonds امتيازاً مساحته ١٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع؛ وتحتاز شركة De Beers، بالإضافة إلى ١٢ شركة محلية، امتيازات تغطي مساحة ٦٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع؛ والعقد الذي وقعته شركتا Dan Gertler و Emaxon Diamonds لتسويق ٨٨ في المائة من إنتاج شركة ميبا مقابل قرض قيمته ١٥ مليون دولار.

(٣٣) توجز الوثيقة "إصلاح قطاع الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، المرجع السابق، ما حققته مشاركة الحكومة في عملية كيمبرلي من إنجازات وما تسببت فيه من أوجه قصور، وتقيب بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن "تزيد الضوابط المفروضة بدءاً من استخراج الماس وحتى تصديره، بما في ذلك الضوابط على مواقع الإنتاج، وضمان إمكانية تحديد منشأ الماس الخام المعروض للبيع على المراكز التجارية".

هذه الجزاءات أي تأثير ملحوظ على مستوى الصراع المرتبط باستغلال الموارد الطبيعية أو على مستوى الأنشطة الاحتياطية وغير القانونية.

عاشرا - موجز واستنتاجات

٥٤ - عملا بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٩٨ (٢٠٠٦)، فإن هذا التقرير يقيم الأثر المحتمل للتدابير التي يقترحها فريق الخبراء. وقد أجريت التحقيقات اللازمة لهذا التقرير في خمسة مجالات منفصلة، وتركزت على أربع مسائل رئيسية اعتبرت ذات صلة بقياس جدوى التدابير المقترحة والأثر المحتمل للجهات الاقتصادية الفاعلة المشاركة في تعدين وتسويق سلع الموارد الطبيعية. وتوجز الفقرات التالية النتائج التي تم التوصل إليها.

نطاق الصراع المسلح

٥٥ - تقلص مستوى العنف في معظم المناطق التي كانت فيها مواقع التعدين تحت سيطرة متمردين أو قوات أجنبية. غير أن الملاحظات الميدانية والمشاورات العديدة التي أُجريت من أجل تقرير التقييم هذا قد أوضحت أن السكان وعمال المناجم الحرفيين لا يزالون معرضين للتوتر والأعمال العدائية. ويثير القلق على وجه الخصوص سوء سلوك وانضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تحتل مواقع التعدين، وتجي الضرائب وتنهب عمال المناجم الحرفيين. وتمضي ببطء عملية الإدماج التي تقودها الحكومة على نطاق القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلاد. ولا يزال حوالي ٦٣ في المائة من القوات المسلحة، المقرر إدماجها، خارجة عن عملية الإدماج في مقاطعتي كاتانغا وكيفو الجنوبية. ولا يزال يتعين إدماج ما يزيد على ٩٠ في المائة في كيفو الشمالية^(٣٤). ويعزو المراقبون المطلعون ببطء التقدم إلى رغبة الأولوية غير المدججة في الإبقاء على فرص وصولها إلى مواقع التعدين حيث تستطيع ابتزاز مبالغ مالية غير قانونية لها، وممارسة أنشطة التعدين بنفسها، أو حيث يمكن أن تلجأ إليها الشركات الخاصة لاستخدامها كمجموعات مرتزقة تُؤمن لها السيطرة على المواقع القيّمة. علما بأن اتخاذ تدابير قسرية ضد هذه الجماعات المسلحة غير الشرعية أو الشركات التي تستخدمها أو تشتري منها لن يؤدي على الأرجح إلى تنظيم التجارة في الموارد الطبيعية تنظيماً أفضل.

(٣٤) مركز تنسيق العمليات المشتركة "مذكرة تتعلق بتقرير المرحلة الثالثة من 'خطة التنشيط الاقتصادي'" عن الحالة، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ضعف عمال المناجم الحرفيين

٥٦ - ما انفك عدد الأسر التي تعيش من التعدين الحرفي في ازدياد. ونتيجة لتدهور الشركات الحكومية، ينضم العاملون الذين كانوا يتقاضون أجورا إلى صفوف عمال المناجم الحرفيين، مُعززين إياها. وفي المناطق التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة القوات المتمردة، أدى حل تلك القوات إلى الإتيان بالمتمردين السابقين إلى المناجم، حيث ينضم إليهم جنود وأفراد شرطة ومدرسون وعاملون صحيون يتلقون أجرا قليلا ولا يتقاضون أي أجر. وتشير تقديرات وطنية إلى أن عدد عمال المناجم الحرفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبلغ مليوني فرد. وبما أن كل عامل منهم يُعيل أسرة من ستة إلى سبعة أفراد، فإن عدد الأشخاص المعتمدين اعتمادا مباشرا على التعدين الحرفي يصل إلى ما بين خُمس أو ربع مجموع سكان البلاد^(٣٥).

٥٧ - وتتسم معيشة الأغلبية الساحقة من عمال المناجم الحرفيين بعدم الاستقرار، إلى أبعد حد على الأغلب. فمن بين ما مجموعه ٣٩ حالة شملها الاستقصاء، فشل ٧٥ في المائة في تغطية الحد الأدنى من النفقات الأسرية اعتمادا على دخلهم. وكان متوسط الدخل الشهري الصافي في جميع الحالات سلبيا، مقداره ١٨ دولارا^(٣٦). ويُعزى تواتر الإيرادات الصافية السلبية إلى موسم الأمطار، لكن ذلك لا ينبغي أن يحجب ارتفاع المديونية الفردية، وكون متوسط صافي الإيرادات السنوية لا يكاد يفوق المستوى الكافي للبقاء على قيد الحياة. ويتمتع ما مجموعه ستة وثلاثون في المائة من الحالات التي شملها الاستقصاء بأراض زراعية متفاوتة المساحات، وقد مارس ٣٠ في المائة آخرون نشاطا تجاريا في وقت من الأوقات. ولا تملك النسبة الباقية، وقدرها ٣٤ في المائة، أية أراض زراعية، أو لم تمارس أية مهنة في السابق. وهذا ما يعكس الاعتماد الكبير على التعدين الحرفي، مما يعرض عمال المناجم الحرفيين هؤلاء إلى عواقب يمكن أن تكون وخيمة، إذا ما اتخذت تدابير من شأنها أن تهدد أسباب الرزق الهشة أصلا.

الهيكلة المهني

٥٨ - يمكن أن يشهد عدد المتعهدين الاقتصاديين الخاصين في قطاع التعدين بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يعمل وفقا للقوانين واللوائح ذات الصلة، زيادة بطيئة. غير أنه

(٣٥) تستند هذه الأرقام إلى استعراض حديث لأدبيات المنظمات غير الحكومية والحكومة والقطاع الخاص، بتأليف غير رسمي من ميثاق الكونغو في لوبومباشي (Pact Congo).

(٣٦) انظر الحاشية ٥ للاطلاع على شرح لهذه الاستنتاجات.

لا يزال هناك عدد كبير من المتعهدين المشبوهين الذين يشترون الخامات من المواقع التي يملكونها، والذين يقومون إما بتهريب المعادن المستخرجة من المناجم إلى بلدان الجوار أو بالعمل، على وجه الاحتياطي، بخفض قيمة المعادن أو خفض جودتها على الحدود.

٥٩ - وفي منطقة إيتوري ومقاطعتي كيفو، قلما يوجد أكثر من مركز تجاري واحد أو اثنين، يقومون بالتصدير عن طريق القنوات الرسمية، بل إن من يقرر القيام بذلك حصراً، يفقد القدرة على المنافسة. وتشير تقارير من مصادر أولية وثانوية في كل مكان إلى زيادة مطردة في الكميات الكبيرة المصدرة بشكل احتيالي، والتي تقدر بنسبة تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٩٠ في المائة من مجموع الصادرات. وتعتمد كل من الشركات المسجلة وغير المسجلة إلى التصدير الاحتياطي، بعضها من خلال التهريب المباشر، وبعضها الآخر من خلال خفض قيمة الصادرات كما ونوعاً. وفي المناطق الواقعة على حدود أوغندا ورواندا وبوروندي، يتم ذلك بتواطؤ من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في هذه البلدان المجاورة. ونظراً إلى العدد الكبير للجهات الفاعلة غير الشرعية والتجارة شبه الإجرامية على كافة الصعد، فلا يرجح أن يكون لفرض نظام جزاءات محدد الأهداف ضد شركة واحدة أو اثنتين مختارتين أثر كبير.

القطاع الرسمي

٦٠ - كانت الشركات الحكومية مثل أو كيمو، وسومينكي، وجيكامين وميبا، توفر العمالة المأجورة، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية في المناطق العاملة بها. وتمر هذه الشركات بمراحل متفاوتة من الانحدار، كما اختفي الجزء الأكبر من الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها في السابق. والعديد من الشركات الخاصة التي حلت محل الشركات الحكومية، تسنى لها ذلك عن طريق مشاريع مشتركة مشبوهة، ساهمت بطرق في نقل أصول الشركات الحكومية، مما عجل بانتهائها.

٦١ - وتوجد في كاتنغا بضع شركات خاصة للتعدين تحترم القوانين واللوائح ذات الصلة، سارعت اثنتان منها إلى العمل في الإنتاج، ووظفتا العمال وقدمتا الدعم للنقابات، وأقامتا، موازاة مع ذلك، برامج اجتماعية لفائدة السكان الذين يعيشون بجوار مواقعهما التعدينية. غير أن هناك شركات أخرى تتباطأ في دخول قطاع الإنتاج، مفضلة استعمال أسهمها لأغراض المضاربة. ولا تزال شركات أخرى تولي اهتماماً قليلاً للاستثمارات الاجتماعية، أو مسؤولية الشركات، ولا تتردد في اختلاس بعض أصول الشركات العامة، والتحايل على التزاماتها الاجتماعية وانتهاز الفرص لممارسة أنشطة تجارية غير قانونية. ويعد جزء كبير من المعاملات الاقتصادية غير رسمي وغير مبلغ عنه وليس له أي طابع رسمي. ونتيجة لذلك، فإن الجهات

الفاعلة الاقتصادية التي يلزم أن تفرض ضدها جزاءات هي الجهات التي يُرجح أن تعمل على تفادي القيود التي تفرضها تلك التدابير.

الأثر المحتمل للجزاءات المقترحة

٦٢ - رغم أن الجزاءات قد تنجح في إزعاج الجهات المستهدفة، فإن الأثر العام المترتب عليها سيتمثل فقط في تقليص هامشي للممارسات العامة التي أُعدت للقضاء عليها. وفي معظم الأجزاء الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لن تفلح الجزاءات كثيرا في الحد من استخدام القوة لاستخراج المعادن، ولا الحد من الغش، ولا تشجيع الشركات على التصرف المسؤول، نظرا لأن البيئة التنظيمية التي تُفرض في ظلها تلك التدابير بالغة الضعف وتفتقر إلى آليات إنفاذية فعالة بشكل لن تكثرث معه الجهات الفاعلة كثيرا بالضغط الدولي. وفي الحالات التي ستمكن فيها آليات المراقبة الدولية من تحقيق نجاح أو إلحاق ضرر بالغ بسمعة شركة من الشركات، فإن الجهات الفاعلة الأخرى التي هي على نفس الدرجة من انعدام الضمير، لن تتوانى في ملء الفراغ. وفي حالات نادرة، قد تنجح الجزاءات الدولية المفروضة في عرقلة أنشطة شركة كبيرة، لكنها، تفضي بذلك إلى تقليص حجم التجارة عموما. وعندما يحدث ذلك، فستراجع الفرص أمام عمال المناجم الحرفيين والعمال اليدويين وصغار الباعة في تسويق منتجاتهم، مما يعني الإضرار بالفئات التي يهدف نظام الجزاءات إلى حمايتها بالأساس.

٦٣ - وفي هذا الوقت، هناك أيضا قلق عام إزاء إمكانية أن تفرض الأمم المتحدة جزاءات على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدى أول رئيس للبلاد منتخب ديمقراطيا اليمين لتقلد مهامه بعد عملية انتخابية مطولة، خلّت، وفقا لأغلبية المراقبين، من المخالفات بشكل عام. ويميل المجتمع الدولي إلى تعزيز شرعية الحكومة الجديدة التي تحققت بشق الأنفس، من خلال التعاون والدعم وليس التهديد وفرض الشروط. وعليه، فإن فرض الأمم المتحدة لجزاءات في هذا الوقت قد يُنظر إليه على أنه إجراء عقابي، سواء كانت الجزاءات تستهدف جهات فاعلة من الدول أو غير ذلك، وسواء أكانت أم لم تكن مُعدة لتعزيز قدرة الدولة على إدارة شؤونها. وقد يمثل هذا حجة أخرى تثبت أن فرض الأمم المتحدة لجزاءات في هذا الوقت قد لا يكون أمرا مُحبذا.

حادي عشر - التدابير البديلة

٦٤ - لا يزال السؤال المطروح هو: ما الذي يحتمل أن يؤدي إلى تحقيق مزيد من النظام في إنتاج الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتسويقها بطريقة تكفل أمنا أكبر لعمال

المناجم الحرفيين والحد من حالات التعرض للابتزاز على يد الجماعات المسلحة، فضلاً عن تأمين إيرادات مضمونة أكثر للدولة وخدماتها العامة؟

٦٥ - يلزم للتدابير البديلة أن تحقق (أ) خفض مستوى الصراع في المقاطعات الشرقية عن طريق الحد من نفوذ المتعهدين الاقتصاديين الذين يستخدمون إيرادات الموارد الطبيعية في شراء الأسلحة واستيرادها؛ و (ب) تعزيز قيام بيئة تجارية تثنى عن الابتزاز والغش وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة التي تقوض قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات العامة. وينطوي تحقيق هذه الأهداف على التسليم بمجالين حاسمين من مجالات المسؤولية ثم العمل بموجبهما: مسؤولية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومسؤولية القطاع الخاص.

٦٦ - وفيما يتعلق بمجال المسؤولية الأول، فإنني أوصي بأن تشرع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحوكمة الرشيدة good-governance في مجالين يتسمان بأولوية عليا هما: (أ) إصلاح قطاع الأمن مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ الإصلاحات في ميدان الشرطة والميدان العسكري؛ (ب) وتحسين الثقة في الحكومة وشفافيتها وذلك برصد ممارسات الفساد ومكافحته واتخاذ إجراءات فعالة ضد من ينتهكون القوانين، وبعد إجراء الانتخابات وانتهاء المرحلة الانتقالية، ثمة أهمية قصوى للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

٦٧ - وينبغي لبرنامج للحوكمة الرشيدة يستند إلى الأمن والثقة أن يهيئ مناخاً اقتصادياً تتمكن فيه الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص ذات السمعة الحسنة من العمل. ومن المهم في هذا الصدد تركيز اهتمام خاص على ميدانين إضافيين. فحيث أن استغلال الموارد الطبيعية يشكل أكثر مصدر واعد من مصادر العائدات العامة للحكومة، فإنني أقترح أن تكفل الحكومة (أ) وفاء المستثمرين والأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الاقتصادي للموارد الطبيعية بشروط محددة والتزامهم بتنظيمات التعاقد بشأن الموارد الطبيعية واستكشافها واستغلالها وضمان رصد عائدات هذه الأنشطة عن كثب؛ (ب) وتحديد ميزانيات الحكومة لأولويات الإنفاق بطرق يكون من شأنها ألا تشجع على الفساد وأن تقدم الخدمات الأساسية لمعالجة مشكلة الفقر.

٦٨ - ومن أجل هذه الأسباب، يؤيد هذا التقرير بقوة التعاون فيما بين الحكومة وأصحاب المصالح العاملين معها فيما يتصل بالعمل وفقاً للمبادئ المتضمنة في الوثيقة المعنونة: "نحو اتفاق للحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الانتخابات إلى الحوكمة"^(٣٧)، الذي ينص على أن المجالات الأربعة ذات أولوية، هي: (أ) إصلاح قطاع الأمن، (ب) والشفافية،

(٣٧) ورقة معلومات أساسية غير رسمية أُعدت بناء على اجتماع غير رسمي للمانحين عُقد في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في بروكسل.

(ج) وإدارة الموارد الطبيعية، (د) وإدارة الشؤون المالية العامة. وقد أعد الاتفاق المقترح البنك الدولي، والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والشركاء الشنائيون الرئيسيون. وهو يقر بالحاجة الملحة إلى السيطرة على تدفق الإيرادات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإصلاح قطاع التعدين في البلد، بما في ذلك مراجعة جميع عقود التعدين التي وقّعت أثناء الفترة الانتقالية ومراقبة العقود الجديدة، وتقليص الاستغلال غير الشرعي وكفالة الامتثال للقانون الكونغولي، والقوانين واللوائح الحكومية. علما بأن الأمم المتحدة على استعداد لأداء دور مهم في دعم وتعزيز الإصلاحات المحددة في الاتفاق المقترح.

٦٩ - ولا يخفى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن تنظيم الأعمال التجارية في البلد، بالتعاون مع شركائها الدوليين، ومن ثم فإن عليها أن تبادر بتنفيذ اتفاق الحوكمة المقترح. غير أنه يتعين أيضا على القطاع الخاص القيام بدور في هذا الصدد. وعليه، فإنني أوصي بأن تضطلع بمجال المسؤولية الثاني الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بهدف تحسين ممارسات الأعمال التجارية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الأعداد المتزايدة من الجهات الفاعلة الاقتصادية في مجال الصناعة الاستخراجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٠ - ويتعين على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المعاونة في وضع معايير لممارسات الأعمال التجارية والمسؤولية الاجتماعية للشركات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنشاء آليات لكفالة اعتماد تلك المعايير وتطبيقها. وفي البداية، قد تحجم بعض تلك الجهات عن القيام بذلك، ولكن هذا الوضع قد يتغير مع تزايد أعداد الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تحقق المنافع المتمثلة في الدعم المالي والمعنوي الدولي، والمتمثلة أيضا في المواجهة الجماعية لمشكلات الشركات الحادة التي تواجهها هذه الجهات في البيئة المنطوية على مخاطر شديدة للاستثمار، والقائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقوم بالفعل بضع شركات خاصة بذلك، وينبغي دعمها، فهي تحترم أحكام القانون الكونغولي المعني بالتعدين، فضلا عن القوانين الوطنية الأخرى، والمبادئ التوجيهية والقواعد المعترف بها دوليا.

٧١ - بيد أنه ينبغي للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تهتم بمواجهة مشكلة سوء الوضع الذي تعانيه الشركات الجيدة السمعة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالبلد يفتقر حاليا إلى تكافؤ الفرص. ويمثل الاحتياال ممارسة شائعة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأولئك الذين لا يمارسونه يدفعون رسوما أعلى بكثير من أجل تسويق منتجاتهم وتصديرها. ومن ثم يعجزون عن منافسة المحتالين. كما أن الفساد واستخدام القوة المتكرر للحصول على الامتيازات وابتزاز الإتاوات، هي أمور توالي أولئك الذين يدعمون الأنشطة

غير القانونية على حساب من لا يفعلون ذلك. وما دامت هذه الممارسات مستمرة بلا كايح، فإن الأعمال التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تكون في صالح الملتزمين بتحسين بيئة الأعمال التجارية، وإنما في صالح الساعين إلى استمرار وجود البيئة شبه الإجرامية. وعليه، سوف تتأثر الإيرادات الحكومية سلباً.

٧٢ - ومن ثم، فلا بد للجهود المبذولة لتنظيم السوق وتقليل استخدام القوة في الصناعة الاستخراجية أن تكفل أيضاً سيادة ممارسات ومعايير الأعمال التجارية الممتثلة للقوانين واللوائح ذات الصلة. وهناك ثلاث خطوات يقترح اتخاذها في هذا الاتجاه قد تترتب عليها مثل هذه النتائج.

٧٣ - وأقترح، كمبادرة أولى في هذا الاتجاه، العمل على صياغة مدونة لقواعد السلوك تُعد حصيصاً للجهات الفاعلة في القطاع الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية. على أن تشمل تلك المدونة على معايير وممارسات معترف بها، وبخاصة "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية"^(٣٨)، والمبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان، وسائر الصكوك الدولية المناسبة لتنظيم الأنشطة التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المنتظر أن يتم سنوياً إعداد تقرير يتضمن معلومات تفصيلية عن مدى الامتثال لمدونة قواعد السلوك، والإعلان عنه.

٧٤ - أما الاقتراح الثاني فيتمثل في المبادرة بتشكيل لجنة عابرة للحدود لوقف الصادرات التي تتم بالاحتيايل؛ على أن تشارك في هذه اللجنة جهات فاعلة في الحكومة والقطاع الخاص تعمل على المواءمة بين ضرائب التصدير بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبين نظائرها في البلدان المجاورة، وتعزيز الاتفاقات التجارية بين بلدان المنطقة من أجل إرساء قواعد أساسية يلتزم بها الشركاء التجاريون. ويتعين أيضاً على هذه اللجنة العمل على تحسين مراقبة الحدود. ويتطلب ذلك، على المدى الطويل، إجراء إصلاحات في قطاع الأمن من أجل تزويد موظفي الجمارك وضباط الشرطة الوطنيين المتمركزين في نقاط العبور الرئيسية بما يلزم من تدريب وإدارة شؤونهم إدارة سليمة. غير أن التصدي للمشكلات على الحدود، في المدى القصير، يتطلب التعاون بين الحكومة الجديدة والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص لتحقيق وجود لرجال أمن تابعين للقطاع الخاص في مراكز معينة على الحدود لتعقب

(٣٨) تدعم حالياً وزارة التخطيط بجمهورية الكونغو الديمقراطية إنشاء لجنة تقنية لاستقصاء كيفية تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على قطاع الموارد الطبيعية في البلد.

تدفقات السلع، والتحقق من أوراق اعتماد التجار، وتحصيل الإيرادات، وضمان وصول الإيرادات إلى السلطات الحكومية المختصة^(٣٩).

٧٥ - أما الاقتراح الثالث فيتناول قضية مهمة هي قضية عمال المناجم الحرفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولفهم هذه الظاهرة الواسعة النطاق فهماً أفضل، تعتزم الأمم المتحدة تشجيع ودعم إجراء دراسة استقصائية لعمال المناجم الحرفيين في المناطق الرئيسية بالبلد^(٤٠)، على أن تتم هذه الدراسة بالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وسائر المنظمات الدولية المعنية، وأن تستهدف إعداد استراتيجيات تعزز التعدين الحرفي المأمون في مناطق مختارة، وتطبيق أحكام مدونة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم العمل وظروف العمل في مجال التعدين الحرفي، وتحديد البدائل العملية لعمال المناجم الذين هم على استعداد لقبول مبدأ العمالة البديلة.

٧٦ - والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في كل حالة. ويمكن للأمم المتحدة بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، تشجيع ودعم المبادرات المقترحة، بالاستفادة من خبرتها، والموارد البشرية، وتجربتها فيما يتعلق بتمكين القطاع الخاص من التأثير على الأمن والتنمية.

(٣٩) هناك حالياً مبادرتان توفران الدعم البحثي والدبلوماسي لمثل هذه اللجنة، وهما: (أ) مبادرة أفريقيا الوسطى التي انتهت مؤخراً من دراسة وافية للتحركات عبر الحدود لمنطقة البحيرات الكبرى في الوثيقة "Les Dynamiques Transfrontalières dans la Région des Grands Lacs" و (ب) في إطار اتفاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، قامت القمة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بإنشاء برنامج عمل فرعي إقليمي للإدارة المشتركة لأمن الحدود المشتركة.

(٤٠) أيدت منظمات دولية أخرى بالفعل اهتماماً بمثل هذه الدراسة، وإن لم تتخذ بعد أي إجراءات في هذا الصدد.